IDC
مجلس التنمية العراقي
منظمة غير حكومية

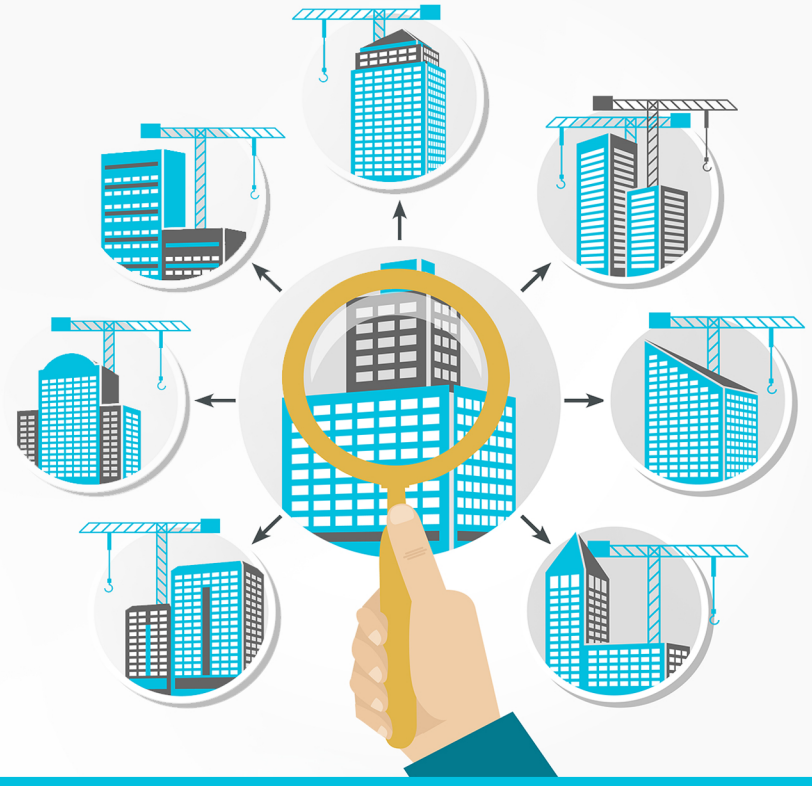

أدوار القطاع الخاص

في إصلاح الازمة المالية العامة في الدولة

- دراسة تطبيقية عملية -

اعداد/ المستشار د.عقيل محمود الخزعلي

رئيس مجلس التنمية العراقي

المقدمة

يمرّ العراق بمرحلة اقتصادية ومالية معقّدة، تتداخل فيها آثار الريع النفطي مع ضغوط الإنفاق العام، وارتفاع البطالة، وتحديات الاستثمار والإنتاج، وتراجع القدرة الاستيعابية للدولة. وتشير أحدث تقارير المؤسسات الدولية — من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية — إلى أنّ السنوات **2026–2029** ستكون من أكثر الفترات حساسية، نظرًا لاستمرار الاعتماد العالي على النفط، واتساع فجوة التمويل، وتباطؤ النمو غير النفطي، وارتفاع بطالة الشباب إلى مستويات غير مسبوقة.

في مواجهة هذا الواقع، يتأكد دور القطاع الخاص بوصفه ركنًا وطنيًا محوريًا في صوغ المعادلة الاقتصادية الجديدة للعراق. هذا القطاع يمتلك القدرة على تخفيف الضغط عن الموازنة، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وبناء شراكات استثمارية، وتحريك عجلة التنمية من مستوى اقتصاد يعتمد على الدولة إلى اقتصاد تقوده المبادرة والإنتاج.

وتكشف لغة الأرقام الحديثة أنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نطاقًا يتراوح بين ٢٦٪ و٣٣٪ خلال السنوات الماضية، مع مساهمة أعلى في الناتج غير النفطي تقارب ٦٥٪، في مقابل توسعٍ كبير لدور الدولة في التوظيف والإنفاق. وتشير بيانات أخرى إلى أنّ بطالة الشباب وصلت إلى ٣٢٪، وتباطأ النمو غير النفطي إلى ٢,٥٪، مع فجوات تمويل استثماري تحتاج إلى قفزات نوعية في التمويل المصرفي والائتماني الذي يستهدف القطاع الخاص.

إنّ الحكومة القادمة ستواجه تحديات مالية ونقدية وتنموية حادّة، لكنّها تمتلك فرصة تاريخية لإحداث تحوّل حقيقي، إذا ما أُعيد وضع القطاع الخاص في موقع الشريك الرئيس، عبر سياسات واضحة، ومؤشرات قياس، وتشريعات حديثة، وبنى مؤسسية قادرة على تحفيز الإنتاج والاستثمار.

تقدّم هذه الدراسة رؤية تفصيلية للدور الوطني الذي يمكن أن ينهض به القطاع الخاص في العراق، مستندة إلى أحدث البيانات والإحصاءات، وإلى قراءة واقعية للتحديات، وإلى تصميم مسار عملي للحلول التي تسمح للقطاع الخاص بأن يكون قوة إنتاج وتنمية، لا مجرّد تابع للإنفاق الحكومي أو ضحية للبيئة الاقتصادية المضطربة.

تمثّل الدراسة المقتضبة هذه؛ إطار عمل يمكن أن يشكّل أحد أعمدة المنهاج الوزاري للحكومة القادمة، ويضع العراق على مسار نمو مستدام يقوده قطاع خاص منتج، متنوع، وقادر على مواجهة الصدمات.

أولاً// مشهد التحدّيات المالية والاقتصادية 2026–2029 في لغة الأرقام

1. الاعتماد على النفط والضغوط المالية

أ. يقدّر صندوق النقد الدولي أنّ توسّع الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة رفع سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة من نحو ٥٤ دولارًا للبرميل عام ٢٠٢٠ إلى قرابة ٨٤ دولارًا عام ٢٠٢٤، مع ارتفاع مخاطر التعثّر المالي على المدى المتوسط.

ب. تؤكّد تقارير أخرى استمرار ارتفاع مستوى التعرض لتقلّبات أسعار النفط، مع توصية واضحة بزيادة الإيرادات غير النفطية وضبط فاتورة الأجور.

2. الناتج المحلي وحصّة الأنشطة غير النفطية

أ.تشير بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٥ إلى أنّ حصة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من ٤٧,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى نحو ٥١,٤٪ عام ٢٠٢٤، في حين لا تتجاوز الصادرات غير النفطية ٢٦,٨٪ من إجمالي الصادرات.

ب.أوضحت دراسات سابقة أنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الكلي تراوحت بين ٢٦,٧٪ و٣٣,٨٪ خلال الفترة بعد ٢٠٠٤، مع متوسّط يقارب ٣١٪، وأن مساهمته في الناتج غير النفطي دارت بين نحو ٥٩٪ و٧٧٪ بمتوسط يقارب ٦٥٪.

3. سوق العمل والبطالة

أ.يدور المعدل البطالة العام حول ١٣–١٥٪ وفق تقديرات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

ب.بطالة الشباب (١٥–٢٤ سنة) بلغت نحو ٣٢,١٪ عام ٢٠٢٤، بحسب بيانات البنك الاحتياطي الفدرالي اعتمادًا على تقديرات البنك الدولي، مع بلوغ نسبة بطالة خريجي الجامعات تحت ٣٠ سنة قرابة ٢٨٪، وفق دراسة للبنك الدولي عام ٢٠٢٣.

ج. تضع تقارير منظمة العمل الدولية المنطقة العربية بأدنى نسبة تشغيل للشباب عالميًا (معدل تشغيل ١٨,٥٪ عام ٢٠٢٣)، ما يضيف ضغطًا إقليميًا على سوق العمل في العراق.

4. موقع القطاع العام في الاقتصاد

تُشير ورقة سياسات للبنك الدولي حول صندوق القطاع الخاص العراقي أنّ ريوع النفط شكّلت نحو ٤٥٪ من الناتج المحلي عام ٢٠١٨، وأن القطاع النفطي يؤمّن ما يقارب ١٪ فقط من إجمالي الوظائف، بينما يستحوذ القطاع العام على قرابة نصف الوظائف الرسمية، مع طاقة استيعاب محدودة جدًا أمام موجات الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

تُظهر هذه الأرقام أنّ الحكومة المقبلة ستواجه منظومة من التحدّيات المتشابكة:

- ✓ إنفاق عام متضخّم،
- ✓ ريع نفطي يسيطر على المالية العامة،
- ✓ نمو غير نفطي متقلّب؛ إذ تراجع من ١٣,٨٪ عام ٢٠٢٣ إلى نحو ٢,٥٪ عام ٢٠٢٤ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

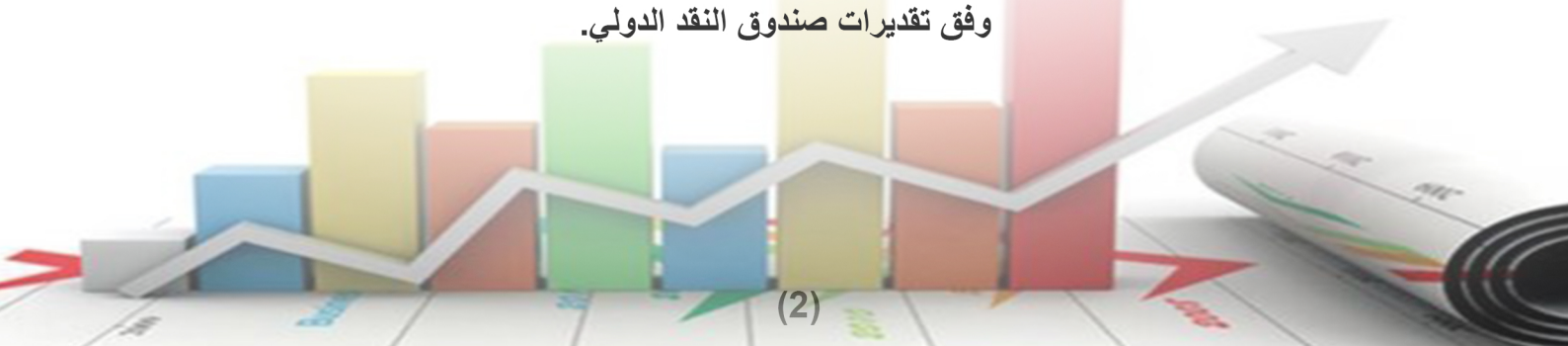

ثانيًا// صورة القطاع الخاص العراقي في ضوء المؤشّرات

1. الحجم والمساهمة

أ. تدور مساهمة القطاع الخاص في الناتج الكلي حول ثلث الاقتصاد تقريبًا، مع مساهمة أكبر في الناتج غير النفطي (قرابة ثلثي الناتج غير النفطي).

ب.يأتي الجزء الأكبر من هذه المساهمة من التجارة والخدمات والبناء، في حين ما تزال الصناعة التحويلية والزراعة والصناعات التصديرية دون مستوى الإمكانات.

2. الاستثمار والبيئة المؤسسية

يذكر تقرير مناخ الاستثمار الأمريكي لعام ٢٠٢٤ أنّ الناتج المحلي في العراق حقّق نموًا بنحو ٧٪ عام ٢٠٢٢، ثم انكمش بنسبة ٢٪ عام ٢٠٢٣، مع توقّع عودة النمو إلى مستوى معتدل في ٢٠٢٤، ويشير إلى تحديات مزمنة مثل الفساد، وبطء البيروقراطية، وضعف حماية المستثمر، ومشاكل الكهرباء والبنى التحتية.

تؤكّد تقييمات البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمات الأعمال أنّ القطاع الخاص العراقي ما يزال يعاني من:

- ✔ صعوبة الحصول على تمويل،
- ✔ تعقيد الإجراءات،
- ✔ ضعف القضاء التجاري وتسوية المنازعات،
- ✔ ضعف استقرار السياسات الاقتصادية.

3. التمويل والشمول المالي

أ.يُشير تقرير IFC Market Bite Iraq الذي استند إلى مسح ٨٢٧ منشأة صغيرة ومتوسطة عام ٢٠٢١ إلى فجوة تمويل كبيرة أمام هذه المنشآت، وإلى أنّ مبيعاتها تعافت جزئيًا بعد الصدمات، مع استمرار هشاشة منظومة التمويل.

ب.الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق الصادرة عن البنك المركزي عام ٢٠٢٤ تستهدف رفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار ٤٪ من الناتج غير النفطي حتى ٢٠٢٩، بما يعادل نحو ٧ تريليونات دينار، وزيادة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٪ من الناتج غير النفطي، أي قرابة ٥ تريليونات دينار.

هذه المعطيات تعني أنّ القطاع الخاص حاضر في الاقتصاد، لكن وزنه ما يزال أقل كثيرًا من قدرته الكامنة، ودوره في خلق الوظائف المستدامة يحتاج قفزة نوعية.

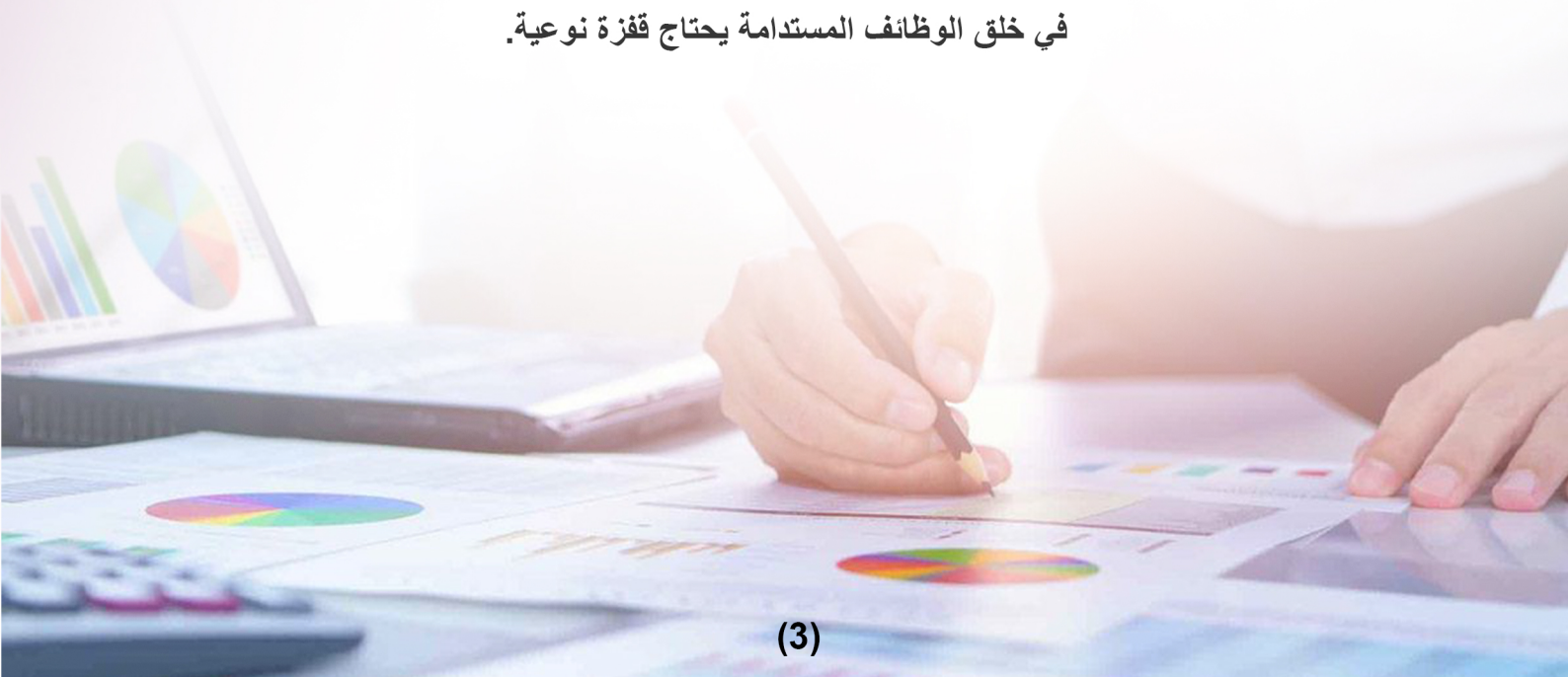

ثالثًا//الدور الوطني المحوري للقطاع الخاص في مواجهة التحديات المالية والنقدية

1. تخفيف الضغط على الموازنة العامة

تواجه المالية العامة ثلاثة ضغوط كبرى:

أ.فاتورة أجور ومعاشات متزايدة،

ب.تقلبات أسعار النفط،

ج.فجوة استثمارية واسعة في البنية التحتية والخدمات.

يمتلك القطاع الخاص القدرة على:

✓ التوسّع في نماذج الشراكة (PPP)

أ.نقل جزء من كلفة إنشاء وتشغيل المشاريع الخدمية (كهرباء، ماء، طرق، اتصالات، مستشفيات) إلى القطاع الخاص عبر عقود شراكة منضبطة، مع ضبط التعرفة وحماية الشرائح الضعيفة.

ب.تقليل عبء الإنفاق الرأسمالي على الموازنة، بما يسمح بتوجيه موارد أكبر للحماية الاجتماعية والتعليم والصحة.

✓ زيادة القاعدة الضريبية غير النفطية

أ.نمو حقيقي للقطاع الخاص المنظم يوسّع قاعدة الضرائب غير المباشرة والمباشرة، مع تقليل الاعتماد على الجبايات الريعية والرسوم الإدارية العشوائية.

ب.إدخال آلاف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي عبر حوافز تشجيعية وهيكل ضريبي مبسّط.

✓ توفير بديل للتوظيف الحكومي

أ.بطالة الشباب عند ٣٢٪ تعني أنّ كل توجّه لاستيعابهم بأجور حكومية سيقود إلى انفجار في النفقات الجارية.

ب.استراتيجية وطنية تحفّز القطاع الخاص على توظيف الشباب عبر تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي في السنوات الأولى، أو دعم الأجور تدريجيًّا، تساهم في خفض الضغط على الموازنة وعلى طلب التعيين الحكومي.

2. تعزيز استقرار السياسة النقدية وسوق الصرف

أ. توسيع حصة القطاع الخاص في الائتمان المصرفي

✓ تطبيق أهداف البنك المركزي لرفع الائتمان للقطاع الخاص بنسبة ٤٪ من الناتج غير النفطي حتى ٢٠٢٩ يعني ضخّ تمويل إنتاجي حقيقي ينعكس على العرض في السلع والخدمات.

(نمو قطاع خاص منتج) يقلّل من الاستيراد المفرط، ما يخفف الضغط على سوق الصرف، ويعزز استقرار قيمة الدينار.

ب. تنويع أدوات التمويل|| تطوير سوق سندات محلية موجهة للقطاع الخاص (سندات شركات، صكوك، أدوات تمويل إسلامي) يخفف الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر ويخلق قناة استثمارية لمدخرات الأسر.

ج. تخفيف أثر الصدمات الخارجية|| كلما ازدادت نسبة الناتج غير النفطي والصادرات غير النفطية، قلت درجة تعرض ميزان المدفوعات لهزّات أسعار النفط، ما ينعكس على استقرار السياسة النقدية واحتياطيات العملة.

رابعًا// الدور (الاقتصادي– التنموي) للقطاع الخاص في التحوّل البنيوي

1. تنويع القاعدة الإنتاجية|| تُشير تقارير صندوق النقد إلى أنّ نمو القطاع غير النفطي تباطأ من ١٣,٨٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٤ بسبب تراجع الاستثمار العام، وقيود التمويل، وضعف القدرة الاستيعابية.

القطاع الخاص محور أساسي في:

أ. الزراعة والصناعات الغذائية

- ✓ استثمار تكنولوجيا الزراعة الذكية، وسلاسل القيمة الغذائية، يسهم في تقليل فاتورة استيراد الغذاء وفي خلق وظائف ريفية.
- ✓ شركات خاصة في التخزين البارد، والنقل، والتسويق، وصناعة الألبان واللحوم والحبوب، ترفع القيمة المضافة وتقلّل الهدر.

■ ب. الصناعة التحويلية

- ✓ تطوير مناطق صناعية في محاور استراتيجية (البصرة، الفرات الاوسط، نينوى) يشجّع قيام صناعات بتروكيمياوية، بلاستيكية، دوائية، غذائية.
- ✓ دعم المشروعات المتوسطة في التجميع والتصنيع الخفيف يمكّن من استبدال نسبة من الاستيراد بمنتج محلي.

■ **2. الخدمات اللوجستية والنقل||** تقرير اتحاد الأعمال العراقي–البريطاني لعام ٢٠٢٤ حول جاهزية بيئة الأعمال يؤكّد أنّ مشروع الممرات الاقتصادية (مثل طريق التنمية) مع ميناء الفاو يمكن أن يحوّل العراق إلى محور لوجستي بين الخليج وتركيا وأوروبا، شرط وجود قطاع خاص قوي في خدمات النقل، التخزين، التأمين، والخدمات المرتبطة بالموانئ.

■ **3. الاقتصاد الرقمي والابتكار**

أ. التحوّل الرقمي في الخدمات|| شركات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والحلول السحابية قادرة على قيادة التحوّل من إدارة ورقية إلى إدارة رقمية، ما يساهم في خفض الفساد، وتسريع الإجراءات، وتوسيع الشمول المالي.

ب. ريادة الأعمال والشركات الناشئة|| دعم حاضنات الأعمال، ومسرّعات الشركات الناشئة، وتمويل رأس المال الجريء، يخلق فرصًا جديدة في التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية التقنية، والتعليم الإلكتروني، والرعاية الصحية الرقمية.

ج. سد فجوة المهارات

- ✓ تُشير تقارير البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية حول بطالة الخريجين (٢٨٪ تحت ٣٠ عامًا) إلى فجوة كبيرة بين المهارات الجامعية وحاجات السوق.
- ✓ شراكات بين الشركات والجامعات في التدريب التعاوني، وبرامج الشهادات المهنية، قادرة على تقليل هذه الفجوة خلال سنوات قليلة.

خامسًا// دور القطاع الخاص في إدارة التحوّل الطاقي والمناخي

1. استثمار الغاز المصاحب وتقليل الحرق

أ.تذكر ورقة البنك الدولي حول صندوق القطاع الخاص أنّ النفط ريعه مرتفع لكن إنتاجه يوفر ١٪ فقط من الوظائف، وأن استثمار الريع في مشاريع الغاز والبنية التحتية أمر حاسم.

ب.عقد IFC بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع شركة غاز البصرة عام ٢٠٢٥ مثال على شراكة متقدمة بين قطاع عام وقطاع خاص دولي لالتقاط الغاز المصاحب، وتطوير مرافق في ميناء أم قصر، وتقليل الحرق، وتحسين البيئة.

2. الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة|| شركات خاصة قادرة على الاستثمار في مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وعلى تقديم خدمات كفاءة الطاقة في المباني والمصانع، ما يخفف الضغط على شبكة الكهرباء الوطنية.

3. الصناعات الخضراء|| تطوير صناعات تعتمد على مواد صديقة للبيئة، ومبادرات لإعادة التدوير، واستخدام تقنيات حديثة في الزراعة يقلل الانبعاثات ويستجيب لمتطلبات الأسواق العالمية.

سادسًا// الشراكات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

1.استثمار في القطاع الخاص العراقي عبر مؤسسات دولية|| تُشير تقارير IFC إلى أكثر من مليار دولار من الاستثمارات الجديدة (منها ٥٠٠ مليون في غاز البصرة وميناء أم قصر) خلال ٢٠٢١–٢٠٢٥، ما يعكس استعدادًا دوليًا لدعم مشاريع القطاع الخاص عندما تتوفر ضمانات قانونية ومالية.

2. فرص الشراكة مع الشركات العالمية|| تتطلع شركات النفط والطاقة والبنى التحتية العالمية لدخول السوق العراقي في الغاز، والموانئ، والسكك، والاتصالات، شريطة تحسين بيئة الأعمال وتخفيف مخاطر الفساد وضعف تنفيذ العقود.

3. دور القطاع الخاص المحلي كشريك من الدرجة الأولى|| إدخال شركات عراقية متوسطة وقوية في شراكات مع الشركات الدولية يضمن بقاء القيمة المضافة داخل البلاد، ويخلق انتقالًا للمعرفة والخبرة، ويُسهم في بناء جيل من المديرين والمهندسين العراقيين القادرين على قيادة مشاريع إقليمية.

سابعًا// ملامح أجندة وطنية لتفعيل دور القطاع الخاص

- **يمكن للحكومة القادمة أن تعتمد حزمة أهداف كمية تجعل القطاع الخاص محورًا في المعادلة:**

1. رفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي|| من مستوى ٥١,٤٪ عام ٢٠٢٤ إلى نطاق ٥٥–٥٧٪ بحلول ٢٠٢٩، عبر نمو متسارع في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
2. **تعزيز حصة الائتمان الموجه للقطاع الخاص||** تنفيذ أهداف البنك المركزي لزيادة الائتمان بمقدار ٤٪ من الناتج غير النفطي، مع منح ٣٪ إضافية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعادل ١٢ تريليون دينار تقريبًا حتى ٢٠٢٩.
3. **خفض بطالة الشباب||** استهداف خفض بطالة الشباب من نحو ٣٢٪ إلى أقل من ٢٥٪ خلال أربع سنوات، عبر برامج تشغيل تستهدف خلق ما بين ٧٥–١٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا في القطاع الخاص المنظم، إضافة إلى تنظيم الاقتصاد غير الرسمي.
4. **زيادة الصادرات غير النفطية||** رفع مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات من ٢٦,٨٪ إلى نطاق ٣٥–٤٠٪ عبر تطوير صناعات بتروكيمياوية، غذائية، معدنية، وخدمات لوجستية.
5. توسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة|| إضافة ما لا يقل عن ٥٠ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة إلى الاقتصاد الرسمي خلال أربع سنوات، مع وصول ٣٠٪ منها إلى تمويل مصرفي أو تمويل متوسط الأجل عبر برامج مدعومة من الدولة والمؤسسات الدولية.

ثامنًا// خاتمة – القطاع الخاص كشريك في إنقاذ المعادلة الوطنية

■ **القطاع الخاص في العراق يقف أمام لحظة تاريخية:**

إمّا البقاء في هامش يتحرك بين التجارة القصيرة، والعقود الطفيلية، والاقتصاد غير الرسمي، أو التحوّل إلى شريك محوري في حمل أعباء الإصلاح المالي والنقدي، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل حقيقية، وإعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة.

تستطيع الحكومة القادمة أن تضع هذا التحوّل على سكّة واقعية إذا:

أ.ربطت الإصلاحات المالية ببرامج نمو يقودها القطاع الخاص،

ب.عزّزت استقلالية المؤسسات المنظمة للسوق،

ج.فتحت أبواب التمويل والإقراض الإنتاجي،

د.أسّست لشراكات دولية مبنية على مصلحة عراقية واضحة،

ه.وثبّتت حوارًا مستمرًا مع مجتمع الأعمال حول الاتجاهات والسياسات.

لغة الأرقام تقول إنّ نموذج الدولة الريعية الأحادية فقد قدرته على الاستمرار الآمن،

ولغة التاريخ تقول إنّ فترات النهوض في البلدان المشابهة كانت حين التقت إرادة سياسية بإرادة إنتاجية من القطاع الخاص.

الصياغة الذكية للمنهاج الوزاري القادم يمكن أن تجعل من هذه الحقيقة نقطة انطلاقٍ،

حيث تُكتب صفحة جديدة للقطاع الخاص في العراق، صفحة يشارك فيها في صدّ الأزمات، بدل الاكتفاء بالتكيّف مع نتائجها.

ملحق

برامج مقترحة للاصلاح المالي الاقتصادي للدولة عبر القطاع الخاص

أولاً// برامج خفض الدين العام من خلال مشاركة القطاع الخاص

1. برنامج تمويل البنى التحتية عبر PPP|| (العقود التشاركية طويلة الأمد)

أ. آلية العمل

✓ نقل تمويل بناء وتشغيل وصيانة مشاريع الدولة من الموازنة إلى القطاع الخاص.

✓ استرداد التكاليف من خلال نماذج الدفع مقابل الخدمة أو التعرفة المنظمة.

ب. جوانب التأثير [تخفيض الحاجة للاقتراض العام، تقليل العجز السنوي، تحسين جودة المشاريع وتسريع إنجازها].

ج. القطاعات المناسبة [الكهرباء (الإنتاج – النقل – التوزيع)، الماء والصرف، الطرق والجسور، المستشفيات، الموانئ والمطارات، النقل الجماعي].

2) برنامج صناديق الاستثمار الوطنية المشتركة

أ. فكرة البرنامج

✓ إطلاق صناديق استثمار مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص (Special Purpose Funds).

✓ توجيهها نحو المشاريع التي تموَّل عادة من الدَّين العام.

ب. أثرها على الدين العام

✓ إدخال تمويل خاص يزيح جزءًا من الاقتراض الحكومي.

✓ خلق أدوات تمويل إنتاجية بدل الاعتماد على سندات الخزينة.

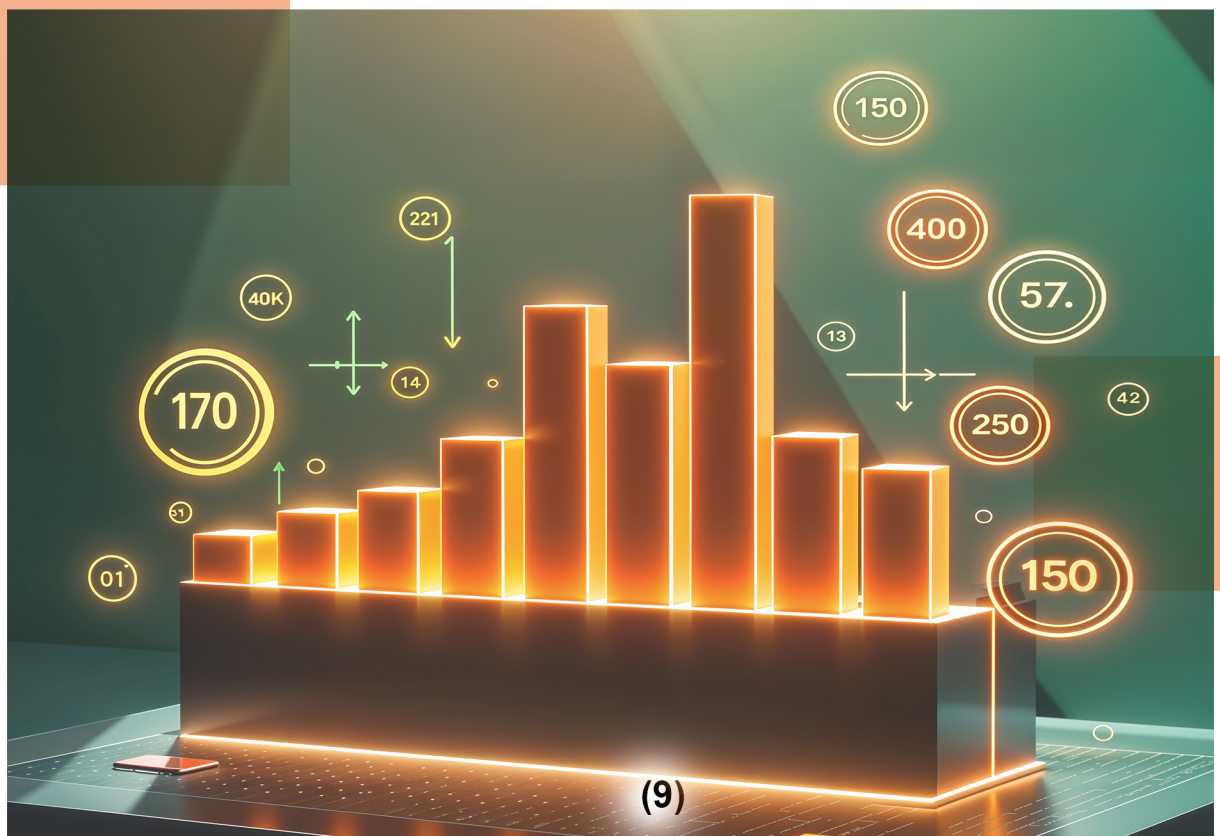

3) برنامج السندات الخاصة للمشروعات الإنتاجية

أ.إصدار سندات مخصّصة لتمويل مشاريع صناعية وزراعية وخدمية.

ب.تُطرح للشركات والمستثمرين والأفراد والمؤسسات المالية.

ج.الفائدة:

- ✓ تحويل جزء من التمويل من دين حكومي إلى دين إنتاجي.
- ✓ توسيع قاعدة المدّخرين والمستثمرين داخل الاقتصاد.

ثانيًا// برامج تعزيز الإيرادات غير النفطية

4) برنامج التحصيل الإلكتروني الكامل للضرائب والرسوم

أ. يسهم القطاع الخاص في: [تصميم الأنظمة، إدارة التحصيل الرقمي، تقديم خدمات الفوترة الإلكترونية، تشغيل نظم الامتثال].

ب. النتيجة

- ✓ زيادة الامتثال الضريبي بنسب بين ٢٠–٣٥٪ كما حصل في دول مشابهة.
- ✓ تقليل الضياع المالي والتسرب.

5) برنامج التوسع في الصادرات غير النفطية

أ. يقود القطاع الخاص

- ✓ إنشاء تحالفات تصدير في: (التمور، الأسمدة، الصناعات التحويلية، المنتجات الغذائية، البتروكيماويات، المعادن).
- ✓ تشكيل مجالس تصدير قطاعية وشركات تسويق دولي.
- ✓ التزام معايير الجودة والشهادات العالمية.

ب. الأثر على الإيرادات [زيادة حصيلة العملة الأجنبية، تخفيف الضغط على الدولار، تحريك القطاعات الإنتاجية].

■ 6) برنامج التحوّل من الاستيراد إلى الإنتاج المحلي

ج. آليات التنفيذ

✓ حماية جمركية مؤقتة (Time-Bound Tariff Protection).
✓ عقود شراء حكومية طويلة الأجل لصالح المنتج المحلي.

✓ شراكات إنتاج بين الشركات العراقية والعالمية.

د. الأثر المالي

✓ تقليص فاتورة الاستيراد السنوية.
✓ رفع إيرادات الجمارك من خلال ضبط الحدود والتجارة.

ثالثًا// برامج ترشيد الإنفاق العام

✓ زيادة الامتثال الضريبي بنسب بين ٢٠–٣٥٪ كما حصل في دول مشابهة.
✓ تقليل الضياع المالي والتسرب.

7) برنامج التعهيد إلى القطاع الخاص (Outsourcing)

أ.يشمل نقل عمليات حكومية إلى شركات خاصة مرخّصة:

[الصيانة، الطباعة والخدمات المكتبية، تقنيات المعلومات، النقل الحكومي، إدارة المخازن، خدمات النظافة والدعم اللوجستي].

ب.الفائدة

✓ تخفيض النفقات التشغيلية بنسبة قد تصل إلى ٢٥٪.
✓ تحسين الجودة وسرعة الإنجاز.

4) برنامج إدارة المشتريات الحكومية عبر منصّة خاصة (e-Procurement)

أ. القطاع الخاص يساهم في: [تصميم المنصة، إدارتها، توفير خدمات التحقق والمراجعة الرقمية].

ب. الأثر: [خفض الهدر والتجاوزات، توحيد الأسعار، رفع الشفافية].

■ 9) برنامج عقود الخدمة التشغيلية بدلاً عن الإنفاق الحكومي المباشر

أ. مثال: [عقود تشغيل محطات الكهرباء عبر شركات خاصة، عقود إدارة المستشفيات، عقود إدارة شبكات النقل].

ب. النتيجة: [تخفيض الضغط على الموازنة، ربط الدفع بالأداء].

ثالثًا// برامج ترشيد الإنفاق العام

10) برنامج المناطق الاقتصادية المتخصصة

أ. مسؤوليات القطاع الخاص

- ✓ التطوير والتمويل.
- ✓ إدارة المناطق.
- ✓ اجتذاب المستثمرين العالميين.

ب. أثرها

- ✓ مضاعفة الإنتاجية،
- ✓ تسريع التصدير،
- ✓ خلق وظائف نوعية.

11) برنامج تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ. مساهمة القطاع الخاص

- ✓ تأسيس حاضنات أعمال (Incubators)
- ✓ مسرّعات الشركات الناشئة (Accelerators)
- ✓ شراكات تدريب (Training Partnership)
- ✓ تمويل رأس مال المخاطرة (Venture Capital)

ب. الأثر

- ✓ رفع معدل ولادة الشركات الجديدة.
- ✓ خلق فرص عمل مستدامة.

12) برنامج التمويل الأخضر والصناعات الصديقة للبيئة

أ. تنفيذ القطاع الخاص

مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

صناعات إعادة التدوير.

إدارة النفايات.

مشروعات كفاءة الطاقة.

ب. الأثر

- ✓ تخفيض الضغط على منظومة الكهرباء.
- ✓ خلق قطاع صناعي جديد عالي النمو.

خامسًا// البرامج والمبادرات ذات الطابع (المالي– النقدي)

13) برنامج (تمويل التنمية) عبر المصارف الخاصة

أ. المصارف الخاصة تُسهم في

- ✓ منح قروض إنتاجية بفوائد محفّزة.
- ✓ تمويل مشروعات التكنولوجيا والزراعة والصناعة.
- ✓ التعاون مع صناديق دولية (IFC / EBRD / IsDB).

ب. النتيجة

- ✓ توسيع الائتمان الإنتاجي،
- ✓ تقليل التمويل الاستهلاكي الذي يضغط على العملات الأجنبية.

14) برنامج الإصدار المشترك لسندات البنى التحتية

أ. بالتعاون بين

- ✓ وزارة المالية
- ✓ الشركات الكبرى
- ✓ المصارف
- ✓ صناديق التقاعد

ب.الأثر

- ✓ تنويع مصادر التمويل،
- ✓ خفض حاجة الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو الخارج.

15) برنامج تعظيم القيمة المضافة في النفط والغاز

أ. ينفّذ القطاع الخاص

- ✓ مصانع بتروكيمياويات
- ✓ مصانع أسمدة
- ✓ المصافي الحديثة
- ✓ مشاريع جمع ومعالجة الغاز

ب. الأثر

- ✓ زيادة الإيرادات.
- ✓ تحسين البيئة بسبب خفض الحرق.
- ✓ خفض استيراد المشتقات.

سادسًا// الفعاليات والأنشطة المؤسسية

16) المجلس الوطني لتطوير للقطاع الخاص

مهامه:

أ. مراجعة البرامج الاقتصادية الحكومية.

ب. تقديم توصيات مكتوبة ربع سنوية.

ج. التنسيق بين المصارف والشركات والوزارات.

د. تعزيز آفاق الشراكة (PPPP)

17) مؤتمرات (التنمية العراقية – القطاع الخاص) السنوية

تشمل:

أ. إطلاق تقارير أداء.

ب. عرض فرص الاستثمار.

ج. جلسات مع المحافظات حول المشاريع.

18) برنامج (بوابة العراق للاستثمار)

تشغّله شركات محلية ودولية ويهدف إلى:

أ. تسويق المشاريع الجاهزة.

ب. الربط بين المستثمرين والحكومة.

ج.

د. تقديم بيانات دقيقة عن العقارات، والصناعات، والمنافذ.

سابعًا// مبادرات فورية قصيرة الأمد (Quick Wins)

19) **مبادرة تشغيل ١٠٠ ألف شاب عبر مشاريع القطاع الخاص**

أ. عقود تدريب وتشغيل

ب. دعم حكومي محدود مدته ٦ أشهر

ج. استدامة الوظائف عبر الإنتاج

20) **مبادرة عراق خالٍ من الورق بإدارة القطاع الخاص**

أ. **تطوير: [** التوقيع الإلكتروني، السجلات الرقمية، بوابات الجباية الإلكترونية].

ب.الأثر: [رفع الإيرادات، تحسين مؤشرات مكافحة الفساد، خفض نفقات الطباعة والأرشفة].

الملخص التنفيذي للملحق

يمكن تلخيص دور القطاع الخاص في مواجهة التحديات (المالية – الاقتصادية) للحكومة القادمة عبر أربع ركائز رئيسة:

1. نقل كلفة المشاريع الحكومية إليه (لخفض الدين والعجز).
2. إنتاج إيرادات وطنية جديدة عبر التصدير والصناعة والخدمات.
3. خفض الإنفاق الجاري من خلال التعهيد والشراكات.
4. خلق وظائف حقيقية تخفّف الضغط عن التوظيف الحكومي.

هذه المنظومة تجعل القطاع الخاص قوة إنتاج واستدامة، بعيداً عن كونه مجرد تابع لميزانية الدولة.